وقد شقت الصناعة طريقها بين سياسة التكامل والتشغيل الصهيونية من جهة والنمو الحرفي ـ الصناعي الفلسطيني من جهة ثانية ضمن اطار اقتصاد الخدمات والاستهلاك.ونشطت حركة التصنيع العربية تلبية لعدة حاجات:.

١ ـ ازدهار قطاع البناء والاشغال العامة سواء في المستعمرات اليهودية او في المدن العربية الكبرى الامر الذي ادى الى نمو الصناعات الخشبية والمعدنية وصناعة الطوب والقرميد والاسمنت والتمديدات والادوات الصحية وانابيب المياه وغيرها.

٢ ـ نجاح زراعة التبغ وسهولة تصنيعه حيث اقيمت فبارك الدخان الوطنية التي بقيت عرضة لتقلبات سياسة الانتداب البريطاني من حيث السماح بالتصدير او فرض الرسوم المرتفعة او فتح الاسواق المحلية للسجاير الاجنبية وباسعار اقل من الانتاج المحلي.

٣ ـ ازدياد الطلب على الانتاج الفلسطيني من الصابون المصنع من زيت الزيتون وذلك لاغراض الاستهلاك المحلي والتصدير للخارج.ورغم كثرة عدد معامل الصابون في نابلس بالذات وغيرها من المدن الفلسطينية، الا ان علاقات العمل فيها بقيت ضمن الاطار العائلي والموسمي وبقي الانتاج دون المستوى المطلوب من حيث النوعية والجودة.

٤ ـ انتشار المطاحن الآلية الكبيرة لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي المتزايد من الطحين سواء في المستعمرات اليهودية او في المدن العربية التي شهدت نموا سكانيا متسارعا نتيجة الهجرة من الريف. ومع دخول السيارات والكهرباء وازدهار حركة التصنيع انتشرت المشاغل الميكانيكية ومعامل الصهر والسكب المعدنية والحدادة وتصليح السيارات.

وكان على الصناعة الفلسطينية مواجهة المزاحمة الداخلية من الانتاج الصناعي اليهودي الذي تميز بجودة عالية وتقنية متقدمة ودعم حكومي متواصل ومزاحمة خارجية من المنتوجات الأوروبية ـ وخاصة البريطانية التي كانت تستفيد أيضا من التسهيلات الجمركية وتشجيع سلطات الانتداب ، والقيود التي تفرضها هذه السلطات على الانتاج الصناعي المحلي .